المقاربة الشاملة في إدارة الأزمات الدولية

الدكتورة : شمسة بوشنافة

أستاذ محاضر –أ–

جامعة عمار ثلجيي – الاغواط

مقدمة:

لمواجهة الأزمات المعقدة وضمان التنسيق الفعال بين مختلف الفواعل ،تتجه منظومة الأمن و الدفاع على المستوى العالمي ،إلى تطوير ما أطلق عليه" مقاربة الدفاع الشامل، او المقاربة الشاملة multidimensional approch" integrated approach, على مستوى المنظمات الدولية و الدول و ذلك منذ 2000، و هي "إستراتيجية تتمركز حول فكرة التنسيق و التوافق، بين الفواعل المدنية و العسكرية ،المحلية والدولية و مختلف الأجهزة العسكرية أيضا و السياسية في مواجهة الأزمات.كما تتضمن هذه المقاربة أيضا تصورا شاملا لأسباب و حلول الأزمات الدولية و من ثم فهي إستراتيجية تقوم على الجمع بين الدبلوماسية،التنمية والدفاع (diplomatie ,développement, défense،أو 3D). وضمن هذا السياق سيتم من خلال هذه المداخلة البحث في مفهوم و مضامين هذه المقاربة التي هي في طور التشكل وكذا ميكانزم إدارتها للازمات الدولية و أيضا حدود هذه الإدارة في إنهاء الصراعات و الأزمات و ذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم المقاربة الشاملة في إدارة الأزمات الدولية و مضمونها.

المحور الثاني:مستويات المقاربة الشاملة في إدارة الأزمات الدولية.

المحور الثالث: حدود المقاربة الشاملة في إدارة الأزمات و الصراعات

المحور الأول: مفهوم المقاربة الشاملة في إدارة الأزمات الدولية ومضمونها.

منذ نهاية الحرب الباردة و الإعلان عن ميلاد نظام دولي جديد، شهدت القضايا الأمنية وخصوصا عملية إنهاء الحروب وإدارة الصراعات العديد من التطورات التي مست مختلف الجوانب السياسية والقانونية والعسكرية ، عكستها مختلف المقاربات التي برزت و منها التدخل الإنساني والتنمية المستدامة و لأمن الايجابي و السلبي و الأمن المجتمعي وصولا إلى المقاربة الشاملة التي أعادت طرح تنظيم مهام الدفاع و الأمن من اجل إدارة فعالة لهذه الأزمات و ضمان الأمن المستدام من خلال مقاربة أمنية تبنى على تقوية الأمن الدولي و الحفاظ على الأمن الداخلي و أفضلية العمليات المشتركة و الشركات الأمنية في إطار ما يطلق عليه باستراتيجيه الأهداف الوسائل.

أولا: مفهوم المقاربة الشاملة.

إن مفهوم المقاربة الشاملة حديث الطرح و هو في طور التشكل ولذلك لم يتم ضبطه بعد. و لكنه مفهوم ارتبط بالعمل العسكري ،حيث يعرف الجنرال بتراووس Petraeus، قائد عسكري سابق للقوات الأمريكية في العراق " المقاربة الشاملة، بأنها إستراتيجية عسكرية هدفها حنق العدو خلال عمليات التمرد". أما المركز العسكري الفرنسي للمفاهيم و المذاهب و الخبرات ، فانه عرف هذه المقاربة في 2009 بأنها " مسعى يهدف إلى تطوير مختلف درجات التفاعل و الاندماج بين الأطراف و ذلك في مجال الحوكمة ،الأمن ، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق اكبر الكفاءة في حل الأزمات ،خلال عملية التخطيط و التنفيذ على ارض المعركة ، و تبنى على تحديد تصور شامل ومشترك و نقل السلطات إلى السلطات المحلية .و حدد المركز ثلاث مراحل للمقاربة الشاملة و هي[1]:

- مراقبة استقرار مناطق الأزمات.

-احتواء و تطويق منطقة الأزمة و يعني ذلك تحضير مرحلة مستقبلية للتدخل في حالة تصاعد التوتر (تخطيط العمليات).

- التدخل خاصة في حال ظهور العنف المسلح حسب المراحل الثلاثة لإدارة الأزمات و هي:الاستجابة و الرد ، الاستقرار، التطبيع.

فالمقاربة الشاملة من المنظور العسكري، تتمحور حول البحث عن تكييف القدرات العسكرية و كفاءتها مع عدم الاستقرار الدولي و إدارة الأزمات الدولية، و ذلك لضمان استقرار ساحة المعركة أطول مدة ممكنة، و هو ما يعني التفكير الاستباقي في وضعية ما بعد الصراع (كم يجب بقاء القوات، ما هو الوقت المناسب للانسحاب ، وكل ذلك لنقل المسؤوليات إلى اللاعبين السياسيين و المحليين)[2].

و حسب بتراووس ،فان المقاربة الشاملة تعمل على "خنق التمرد عبر تجفيف مصادره ، قطع خطوط إمداداته، ضرب قيادته، فصل العناصر الصلبة في المتمردين."فهي مقاربة متعددة الأطراف تتطلب توظيف الوسائل العسكرية و غير العسكرية ، القوات الخاصة و التقليدية وكل الوسائل الكفيلة بمضاعفة الفعالية ،إنها إستراتيجية l'anaconda. و يذهب الجنرال ماكريستال، MaChrystal ، إلى اقتراح ضم السكان إلى هذه المقاربة كما تم في افغنستان من خلال تقارب الجنود و القوات العسكرية الأمريكية من السكان ،عبر تعلم اللغة و معرفة تاريخ البلد من اجل التعاون مع الأفغانيين (الموالين لأمريكا)، هذا إلى الجانب تطوير قوات الجيش و الشرطة الأفغانية تحضيرا لتوليها تامين افغنستان بعد انسحاب القوات الأمريكية[3].

و عليه، فان المفهوم يرتبط بهدف توفير النجاح للعمل العسكري في مواجهة حركات التمرد في المناطق التي يتم فيها التدخل العسكري(الدولة الفاشلة) ، حيث تتضمن الإستراتيجية العسكرية جانبين و هما: الجانب العسكري البحث الذي يعتبر كمرحلة أساسية ، و لكنها ليست حاسمة في ضمان عدم عودة الصراع من جديد و يتم توظيفها في إخماد حركات التمرد.أما الجانب الثاني و الذي مورس في البداية من قبل القوات العسكرية، فانه يتركز حول ما يمكن تسميته بالجوانب الإنسانية و الاجتماعية الخاصة بتوفير الحاجيات الأساسية من غذاء و دواء و مدارس و مستشفيات و طرق و هي عملية سياسية عسكرية تهدف إلى فصل المدنيين عن "المتمردين"و منع تجنيدهم، و من ثم ضمان استقرار ساحات المعركة و نجاح العمليات العسكرية .أو باختصار فهي:التفكير الاستباقي في وضعية ما بعد المعركة أو ما بعد التدخل العسكري أو العمليات العسكرية.

يرى الخبراء العسكريون الفرنسيون أن الجنرال Lyautey.3 * هو أول من طبق هذه الإستراتيجية ما بين 1903 و 1906،خلال حروب الاستعمار ،حيث اعتمد في ضمان نجاح السيطرة على المناطق و الدول المستعمرة على المزج بين العمل العسكري كخطوة رئيسة ،و العمل في نفس الوقت على استمالة السكان للقبول بالاستعمار من خلال مساهمة الجيش الفرنسي في الأنشطة التموينية و إمداد السكان المحللين بالبذور ، إعادة بناء السواق ، بناء المدارس.ومن ثم يعتبر الضباط الفرنسيين بان ميلاد المقاربة الشاملة يرتبط بهذه الحقبة[4]. و بهذا يمكن القول آن جذور المقاربة عسكرية مورست من قبل الجيش الاستعماري الفرنسي.

و بعد ذلك أخذت هذه الإستراتيجية تتبلور في الاستراتيجيات العسكرية الغربية،حيث طورت القوات العسكرية الأمريكية و البريطانية مفهوم العملية القائمة على الآثار أو النتائج(العلاقة بين الآثار و الأسباب) :(L'Effects Based Operation EBO ,EBAO) و التي تعرف بأنها عمليات مخططة و تنفذ و تقيم ويتم تكييفها على أساس فهم شامل للبيئة العملية، وذلك بهدف التأثير أو تغيير سلوك العدو و قدرات نظامه من خلال التطبيق المتكامل لعناصر القوة المناسبة، بغرض الوصول إلى الأهداف السياسية،و هي بذلك مجموع أعمال أو نشاطات منسقة ،هدفها التأثير على سلوك الأصدقاء أو الأعداء و الفواعل الحيادية في أوقات السلم و الأزمات و الحرب . ومن ثم ،فان العمليات القائمة على الآثار، تعتمد على تركيز القوة على النقاط الأساسية في نظام الخصم[5] ،وهو بذلك مفهوم عسكري تكتيكي يبنى على الفهم و العمل المتكامل بين مختلف الأجهزة لما يجري على ساحة المعركة بغرض إفشال و تحطيم الخصم.

و مع تطور الأزمات الدولية و تعقدها، بدأ المفهوم العسكري للمقاربة الشاملة يتوسع إلى الجوانب السياسية،ليصبح احد أهم المفاهيم الحديثة في العلاقات الدولية. و في مجال إدارة

الأزمات ، فان مفهوم المقاربة الشاملة ارتبط بتطور مفهوم الأمن الإنساني و الأمن المجتمعي و تطور مقاربة تحقيق الأمن و الدفاع و التي أصبحت تعتمد على إدراج الأبعاد الإنسانية و الاقتصادية في إدارة الصراعات ، و هنا تظهر المقاربة الشاملة باعتبارها شكل من أشكال استقرار المنطقة بعد الحرب و بعد استعادة المؤسسات السياسية.

ففي إطار دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن بعد التغير في طبيعة الصراعات و التركيز على المدنيين و حقوق الإنسان ،برزت فكرة المقاربة الشاملة مع طرح موضوع الأمن الإنساني و بناء السلم ومطالبة كوفي عنان ،الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة ، بتبني مقاربة متعددة الأبعاد للأمن و الربط بين الحقوق الأساسية للإنسان و التنمية و الأمن.كما تضمن مذهب كاسبتون ،*Capstone* مفاهيم بناء السلم (la consolidation de la paix،) و التي تعرف بأنها" تدابير محددة تهدف إلى تخفيض أخطار استئناف الصراع ووضع قواعد تنمية مستدامة،من خلال تقوية القدرات الوطنية في مفهوم إدارة الصراعات على كل المستويات و خلق الشروط الضرورية لأمن مستدام .و من ثم فان ، النشاطات الأمنية تستهدف الأسباب الهيكلية العميقة للصراع المسلح من خلال مقاربة شاملة[6] ، تسمح للدولة القيام بمهامها بفعالية و يمنحها الشرعية.وقد حدد مذهب كابستون أربعة هداف لعمليات بناء السلم و هي[7] :

***استعادة قدرة الدولة على ضمان الأمن و الحفاظ على النظام العام.**

***تقوية دولة القانون و احترام حقوق الإنسان .**

***دعم خلق مؤسسات سياسية و احترام حقوق الإنسان ووضع مسار تشاركي شرعي.**

***تشجيع الانتعاش و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بما فيها العودة إلى إعادة توطين الأفراد المتنقلين و اللاجئين بسبب الصراع.**

فعمليات بناء السلم تتداخل فيها العديد من الجوانب بالإضافة إلى الجانب العسكري و هي التنمية الاقتصادية ،العدل،حقوق الإنسان،الديمقراطية و العمليات الإنسانية كما تشترك فيها العديد من الفواعل (الحكومات،المؤسسات الدولية و الإقليمية و المحلية، القضاء و الأطباء) . عملية تعدد هذه الفواعل تعني تعدد أهدافها و ثقافاتها ،الأمر الذي يطرح العديد من الإشكاليات المرتبطة بالتنسيق و التواصل و التعاون .إن إدارة الأزمات الحالية يتطلب إقحام هذه الفواعل لدعم عمل الجيوش التي توسع دورها إلى الأعمال الإنسانية و الحماية المدنية. و بهذا، فان مفتاح نجاح عمليات بناء الآمن و السلام تعتمد على التنسيق و التكامل بين مختلف الفاعلين[8] ،و هو ما تعمل الأمم المتحدة على تطويره من خلال المقاربة المتكاملة التي تجمع بين الفواعل المدنية و العسكرية و يمتد فيها التنسيق إلى المنظمات الإقليمية و الدولية و المنظمات غير الحكومية .

و من ثم تطور المفهوم سياسيا باتجاه العمل المشترك و التعاون بين مختلف الوكالات و الوزارات من اجل الإدارة الجيدة للأزمات و التنسيق و التوافقية بين المنظمات الدولية و الإقليمية مثل الحال في الأزمة الأفغانية التي اشترك في إدارتها كل من الحلف الأطلسي و الأمم المتحدة. فمسالة تعدد الفواعل طرحت بقوة مسالة تقاسم المهام Task sharing و الأدوار و كيفية التنسيق و تقاسم الأعمال و ذلك من اجل إدارة فاعلة للازمة و ضمان عدم تجدد النزاع[9]. وكانت أزمة كوسوفو مناسبة للعديد من الوثائق الرسمية التي أشارت إلى ضرورة هذه المقاربة و هو ما تضمنه قرار الأمم المتحدة رقم1244 في 10مارس 1999، (والذي اقر وجود مدني وعسكري دولي في كوسوفو، وأنشأت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أونميك)[10].

و منه نلاحظ توسع المفهوم من اعتباره إستراتيجية عسكرية هدفها قمع التمرد تعتمد على الجيوش في التنفيذ و تسعى إلى إطالة أمد استقرار ساحات المعركة و استمالة السكان المحليين ، إلى إستراتيجية سياسية و أمنية شاملة تعتمد على الجوانب العسكرية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية او إستراتيجية D3،تعتمد في التنفيذ على الفواعل العسكرية و المدنية و على التنسيق بين المنظمات الدولية .ومن ثم فهي مقاربة تتضمن مستويين هما:

-مستوى الفواعل المعنيين على المستوى الداخلي و التنسيق بين مختلف الأجهزة سواء على مستوى الدول أو المنظمات و الفواعل على المستوى الخارجي و عملية التنسيق بين الحلفاء و المنظمات الدولية والسلطات المحلية.

-مستوى المراحل المختلفة للازمة من منع الصراع إلى عملية إعادة البناء التي تتضمن الجوانب السياسية و الاقتصادية و الأمنية ...الخ.

و من خلال بعض هذه المفاهيم يتضح لنا أن مفهوم المقاربة الشاملة أو الرد الشامل أو الدفاع الشامل تعتمد على النظرة الموسعة لأسباب الازمات و من ثم تطرح أيضا الحلول الشاملة و هي بذلك تشير إلى ثلاثة إبعاد و هي:

***بعد عسكري تعتمد فيه القوات العسكرية على التنسيق بين المدنين و العسكريين لمنع التمرد و تجدد الصراع.**

***بعد سياسي و أمني لإدارة الأزمات يتم فيه الاعتماد على المقاربة المتعددة الأبعاد للأمن و هي البعد العسكري، السياسي و الاجتماعي.**

***بعد تعاوني توافقي بين مختلف الفواعل على المستوى الداخلي و الخارجي.**

ثانيا :أسباب تبني المقاربة الشاملة و أهدافها.

يجب الإشارة إلى أن المقاربة الشاملة تخص إدارة النزاعات في الدول الفاشلة و الهشة و هي بذلك موجهة لمناطق معينة تتميز بعدم الاستقرار ،و بهذا فان السعي لتطوير هذه المقاربة من قبل العديد من الدول و الحكومات ينم عن أهميتها الإستراتيجية في إنهاء الصراعات بتضافر الجهود المحلية و الإقليمية و الدولية على كافة المستويات.فهي مقاربة تجد تفسيرها في تغيير طبيعة الأزمات و الصراعات التي تطورت و أصبح تهديدها عابرا للحدود و ذلك على ثلاث مستويات و هي[11]:

-امتداد و توسع مساحات الأزمات، فإذا كان التصعيد العسكري و الرقابة يشكل قلب حفظ الأمن الكلاسيكي ،فان إدارة ألازمات الحالية هدفها التغيير الشامل الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي و هي عملية تمس أسباب الصراعات بغرض حلها و هذه الإدارة تشمل المساعدات الإنسانية و حماية الأفراد ، وضع هياكل و بني اجتماعية و اقتصادية و ضمان دولة القانون و المؤسسات السياسية و الوظيفية.

-توسع مضمون إدارة الأزمات صاحبه توسع و تعدد في المفاهيم و المهام. فإدارة الأزمات تشمل حاليا: دعم الأمن ، الحفاظ على الأمن ،إدارة الصراعات على المدى الطويل و تداخل هذه المراحل يعقد من الأوضاع.

-ارتفاع عدد الفواعل المشتركة في إدارة الأزمات مما يفسر في جزء منه ،مجموعة المهام المتعددة التي تتطلبها المراحل المختلفة لإدارة الأزمات ، و هي مهام من الصعب أن تتحملها أطراف منفردة. و من جانب أخر، فان اشتراك العديد من الفواعل الدولية و غير الدولية في إدارة الأزمة يرفع من الشرعية الدولية لأي التزام دولي.

-يجب إشراك عدد كبير من الفواعل المحلية في منطقة الصراع . فالي جانب الحكومة و الإدارة المحلية ،يجب ضم أيضا الجمعيات السياسية و الدينية و الاثنية و الاجتماعية ،القطاع الخاص، الميلشيات و حتى الجريمة المنظمة و القوى الإقليمية الفعالة.

هذا التوسع في مضمون عمليات إدارة الأزمات و عدد الفواعل المحلية و الدولية ، عمل على تعقيد عملية الإدارة و أصبح المطلوب البحث في إيجاد توافق والتحكم في التنسيق بين مختلف هذه الفواعل و ضمان السير الحسن للمهام المختلفة لإدارة الأزمات خلال مختلف مراحل هذه الإدارة ، هذا إلى جانب الحرص على تحديد الأهداف المشتركة و هو ما يشكل محور المقاربة الشاملة، إي إدارة التعقيد[12].

ففي ظل عالم متشرذم امنيا ،أصبحت الديناميكيات الأمنية الإقليمية و الدولية أساس تحقيق الأمن ، الذي تداخل بين الأمن الداخلي و الإقليمي و الأمن الدولي و يعبر كل من الباحثين de Coning et Friits، أن طرح هذه المقاربة مرتبط[13]:

-البحث عن اكبر فعالية في إدارة الصراعات في ظل الانكماش المالي.

-ضمان اكبر تنسيق في العمليات بين مجموع الفاعلين في ساحة المعركة خاصة وان بعض الأزمات مثل أزمة افغنستان ،تطرح العديد التعقيدات.

-البحث عن شرعنة تدخل بعض الفواعل مثل الحلف الأطلسي.

-إرادة تقليص عدد الدول الفاشلة التي تهدد الأمن الدولي.

إذن يمكن اعتبار المقاربة الشاملة بمثابة الاستجابة الحديثة للازمات و الصراعات الداخلية و الدولية التي عرفت تزايدا، أصبح يهدد الاستقرار الإقليمي و الدولي و حقوق الإنسان،و ذلك أمام عجز الدول و المنظمات منفردة على إنهائها و تحقيق الاستقرار.

المحور الثاني: مستويات المقاربة الشاملة لإدارة الأزمات الدولية.

اخذ تطور هذه المقاربة مستوين و هما المقاربة الشاملة على مستوى الدول و المقاربة الشاملة على مستوى المنظمات.

أولا:المقاربة الشاملة في إدارة الأزمات على مستوى الدول

تعبر الولايات المتحد أول من تبنى هذه المقاربة و ذلك على المستوى الوطني في محاربة المخدرات و الكوارث الطبيعية و تضمنت المقاربة في هذا الإطار، التنسيق بين سبعة أجهزة حكومية و هي :وزارة الخارجية، وزارة الفلاحة،وزارة التجارة ،وزارة الصحة و الخدمات الإنسانية ووكالة التنمية الدولية .وفي مجال إدارة الأزمات الدولية و لا سيما في افغنستان ،فقد تم في سنة1994 إنشاء مكتب خاص بالمساعدة في عملية بناء الأمن (office of trantitions initiatives)، و الذي أصبح فيما بعد، تابع للوكالة الأمريكية للمساعدات و قاد العديد من المبادرات القصيرة في 31 دولة ، شملت المساعدة الإنسانية و الحكم الراشد و الإعلام . و في سنة 2004 تم تأسيس مكتب المنسق من اجل الاستقرار و البناء بغرض تنسيق جهود الوكالات و المنظمات غير الحكومية الأمريكية المشاركة في عملية بناء الأمن.و مرست المقاربة الشاملة في عملية الحرية الدائمة في افغنستان ،حيث تم خلال ذلك الإعلان عن ائتلاف الاتصال الانساني (Coalition humanitarian liaison) ،الذي هو عبارة عن خلايا صغيرة للاتصال تهدف إلى ضمان تنسيق الجهود مع المنظمات غير الحكومية و عملية الأمم المتحدة في المنطقة (l'UNAMA)،و التي تولد عنها فيما بعد فرق إعادة الاعمارPRT(Provincial Reconstruction Teams)،و هو مشروع موسع ينشط على نطاق واسع بمشاركة المدنيين

من وكالة المساعدات الأمريكية،وزارة الفلاحة ووزارة الشؤون الخارجية و تولت بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية انجاز العديد من المشاريع في افغنستان منها خاصة :بناء المدارس، المستشفيات محاربة الإرهاب بالشراكة مع القيادات الأفغانية المحلية .و ركزت هذه المقاربة على كسب قلوب و عقول السكان الأفغان و الانتقال الديمقراطي ،تغيير البنى الاقتصادية و القيم الأساسية و اختصارا ،فان الأمر يتعلق ببناء الدولة الهشةstate building[14].

وإذا كان هدف الإدارة الأمريكية على المستوى الداخلي يتمثل في ضمان الفعالية من خلال تنسيق الجهود و الرشادة في التسيير ،فان أهدافها على المستوى الخارجي تتمحور حول البحث عن شرعنة تدخلاتها العسكرية ،التي تضاعف عددها منذ التسعينات و لا سيما في إطار إستراتيجية محاربة الإرهاب الدولي و نشر الديمقراطية،من خلال إشراك خاصة الأمم المتحدة و من ثم ربح العقول و القلوب للسكان المحللين .و من جانب أخر، فان المقاربة الشاملة تنطوي أيضا على تقاسم الأعباء المالية و تجنيب الجيش الأمريكي الخسائر في الأرواح التي يمكن أن تألب الرأي العام الأمريكي.

و من جانها طورت المملكة المتحدة مفهوم المقاربة الشاملة الذي بني على خلق تعاون بين العديد من الوزارات و تم في هذا الإطار إنشاء وحدة الاستقرار La Stabilisation Unit، من اجل تنسيق عمل الوزارات:وزارة الشؤون الخارجية،وزارة الدفاع و القوات المسلحة ووزارة التنمية الدولية و يتضمن مصطلح استقرار العمليات العسكرية و السياسية و التي تشمل[15].

-حفظ الأمن بالوسائل الردعية العسكرية أو الجهود السياسية و الدبلوماسية .

-تأمين السكان المدنيين و المؤسسات السياسية.

-تحضير الشروط الملائمة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المدى الطويل.

-البحث عن اتفاق امني بين الأطراف و العمل من اجل الوصول إلى حل سلمي.

و بالنسبة لفرنسا ، توظف وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية الفرنسية، مصطلح الرد الشامل للتعبير عن المقاربة الشاملة ،بغرض التفريق بين المصطلح ألأممي و الأمريكي، كما يتم توظيف أيضا مصطلح الإدارة العسكرية-المدنية، و تسهر السلطات الفرنسية و خاصة وزارة الدفاع و وزارة الشؤون الخارجية و الأوروبية على بلورة مقاربة شاملة ،كما يحرص المركز الفرنسي للمذاهب و المصطلحات ،بناء على مضامين الكتاب الأبيض الخاص بالدفاع لسنة 2008 ،على إدراج رهانات العولمة و طبيعة الصراعات .و اقر المفهوم الفرنسي للمقاربة الشاملة الذي طوره المركز في سنة 2010، بعدم قدرة العمل العسكري لوحده في استعادة الأمن و إدارة الأزمات في الدول الهشة و الضعيفة ،كما حدد ثلاث مهام مشتركة و مترابطة لإدارة الأزمة و هي: استعادة الحكم و الأمن و التنمية في المنطقة المتضررة من الصراع و لتحقيق ذلك تم تحديد ثلاثة أشكال من المقاربة

شاملة و هي المراقبة ،الاحتواء و التدخل. ترتكز المراقبة على تقاسم المعلومة بين الفواعل المشاركة في إدارة الأزمة، الأمر الذي يتطلب إيجاد بنية أو هيكل للمراقبة. في حين تعني عملية الاحتواء، توسيع العملية إلى الحوكمة و التنمية إلى جانب طبعا العملية الأمنية ، و يشمل التدخل العسكري وضع حد للعمليات العسكرية من قبل أطراف الصراع و العمل في نفس الوقت على تكوين المدنيين في مجال الأمن و إنشاء نظام قضائي و التنمية الاقتصادية لمساعدة السكان على النهوض بعد الأزمة،كما تضمنت المقاربة أيضا تقوية التعاون بين المنظمات الدولية و التحالفات العسكرية و الدول و المنظمات غير الحكومية. و يعرف المركز الفرنسي المقاربة الشاملة بأنها:" منع الأزمة والتسوية المستدامة و السريعة لها و تضافر الأعمال من قبل المشاركين و ذلك في مجال الأمن و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . فهي تجمع بين فواعل تتقاسم نفس التصور و هي عملية تتطلب اعتماد أو قبول الدولة المضيفة للعملية." و في إطار تطوير هذه المقاربة تم إنشاء اللجنة التوجيهية و قوات التدخل التي تديرها الدائرة السياسية و مركز الأزمات التابع لوزارة الشؤون الخارجية كما تم أيضا إشراك وزارة المالية الفرنسية.[16]

و تهتم الدول الكبرى بتطوير هذه المقاربة منفردة لحماية مصالحها و ترشيد إدارتها للازمات التي تدخل ضمن أولوياتها الإستراتيجية ، كمل يؤهلها ذلك إلى المشاركة في تنفيذ المقاربة الشاملة في إطار المنظمات الدولية.

ثانيا: أما المقاربة الشاملة في إدارة الأزمات على مستوى المنظمات الدولية و الاقليمية

فهي لا تختلف من حيث الأهداف المتوخات و التنظيم، إلا أنها تعتبر أكثر قبولا و شرعية من المقاربة الشاملة في إطار الدول و لا سيما في الأمم المتحدة .

ففي إطار الأمم المتحدة يتم توظيف المقاربة المتكاملة،التي تعتبر أكثر وضوحا و تطورا ، حيث تم تطوير البعثة المتكاملة التي تكرست مع مذهب كابستون Capstone، (united Nations Peacekeeping Operation :principles Guidlines)،و ذلك لتحسين التنسيق في نظام الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات و بناء الأمن. و جرى التركيز على الجانب المؤسساتي و كيفية عمل بعض الوكالات الأممية المستقلة عن بعضها البعض و دمجها في هيكل موحد ،بمعنى تركز العمل حول توحيد إستراتيجية مختلف الوكالات و هو ما جاء في توجيهات كوفي عنان :"إن المقاربة المتكاملة تعتمد على مخطط استراتيجي مشترك و فهم مشترك للأولويات و أنماط التدخل المبرمجة ،التي يجب انجازها في مختلف مراحل بناء السلام . فنظام الأمم المتحدة و من خلال المقاربة المشتركة يبحث في تعظيم التماسك في الدول الهشة ،التي واجهت صراعات و هذا عبر مضاعفة مختلف الوسائل المدرجة بصفة منسجمة"[17]

و في سنة2013، تبنى مجلس الأمن القرار رقم 2086 حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ الأمن و الذي أشار إلى المقاربة المتكاملة من خلال ضم مهام: إصلاح قطاع الأمن ، نزع السلاح ،دعم المؤسسات السياسية و المسار السياسي، الأمن و المساعدات الإنسانية و احترام حقوق الإنسان إلى عمليات حفظ الأمن التي كانت مقتصرة فقط على حفظ الأمن بمفهومه العسكري. و تستجيب المقاربة المتكاملة في الأمم المتحدة لثلاثة أهداف و هي :تقوية الأمن ، تدعيم المؤسسات السياسية و إعادة البناء الاقتصادي و الاجتماعي[18] ، و هي بذلك مقاربة شاملة بحيث تغطي مجالات الأمن و الحوكمة و التنمية و هي أيضا أكثر وضوحا من المقاربات الحكومية.

أما في إطار التحاد الأوروبي فان تبني المقاربة الشاملة يندرج ضمن السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة (PESD)، و تهدف إلى ضمان فعالية دوره في إدارة الأزمات و هي المهام التي أصبح الاتحاد يضطلع بها في إطار حماية الأمن الدولي و مواجهة تبعات الصراعات الإقليمية و منها خاصة الهجرة و اللاجئين .

تمحورت مقاربة الاتحاد حول سبل التوظيف الاستراتيجي و المنسق و المتكامل للوسائل العسكرية و المدنية لمواجهة خطر الإرهاب و تحقيق الأمن في الجوار الأوربي و على المستوى الداخلي ، و لكنها تهدف أيضا إلى تقوية الدور الأوروبي من خلال: الاستقلالية و بناء تصور أوروبي مشترك و التنسيق المؤسساتي و الأفقي بين السياسات الخارجية الأوروبية. أدرجت المقاربة في سنة 2003 و هي مسؤولية تتقاسمها المؤسسات الأوروبية و الدول الأعضاء و تجد تفسيرها في الأسباب التالي[19]:

السبب الأول و هو ذو طبيعة إستراتيجية يتمثل في تعدد التهديدات التي تتربص بالأمن الأوروبي على الحدود و في مناطق النفوذ و المصالح. فمنذ خاصة،2014، تركزت جهود الاتحاد على إدارة الأزمات الخارجية أو الدولية خاصة في منطقة الحزام الناري ، التي امتدت أثارها إلى الأراضي الأوروبية في فرنسا و ألمانيا بسب المقاتلين الأجانب في كل من سوريا و العراق و اليمن .

السبب الثاني و هو ذو طبيعة سياسية.و يتمحور حول دعم الدور السياسي للاتحاد على المستوى الدولي و نشر قيمه في عالم متعدد الأقطاب، بالموازاة مع دوره الاقتصادي و باعتباره اكبر مانح للمساعدات التنموية.

السبب ثالث و يتعلق بعنصر الكفاءة و الجانب المالي .فالمقاربة الشاملة طرحت مع سنوات التقشف الاقتصادي و تخفيض ميزانيات الدفاع للدول الاتحاد ، حيث مست الضغوطات المالية أيضا المساهمة الجماعية للاتحاد في إطار السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة.

و استجابة لهذه الأسباب و من أجل تنظيم التنسيق بين جميع الفواعل الأوروبية ،ركزت معاهدة لشبونة على فكرة الاتحاد المندمج او المشترك من خلال توحيد العمل المدني و

العسكري في إطار السياسة الخارجية و إدارة الأزمات و لتكريس ذلك تم خلق القطاع أو الجهاز الأوروبي للعمل الخارجي (Le service Europeen de d'action extérieure)و الذي ضم بداخله أيضا دائرة التخطيط و إدارة الأزمات (la Direction de la planification et de gestion des crises)،كما تم إنشاء دائرة الاستجابة للازمات و التنسيق العملي (Département de réaction aux crises et de coordination opérationnelle)،و هي على شكل غرفة مكونة من المدنيين و العسكريين كنقطة للاتصال و المعلومة في حالة الأزمة، يضم المكاتب الجغرافية و أجهزة اللجنة ومهام السياسة الأمنية و الدفاعية المشتركة و السكرتارية العامة للاتحاد الأوروبي[20].

و على مستوى أخر، فان المقاربة الشاملة توسعت إلى التنسيق مع المنظمات الدولية ومنها خاصة الأمم المتحدة و الحلف الأطلسي و الاتحاد الإفريقي. ففي إطار الأمم المتحدة تم إمضاء العديد من اتفاقيات الشراكة مع العديد من وكالات الأمم المتحدة و منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما تمول وحدة الاستقرار الأوروبية العديد من عمليات حفظ الأمن ،إلى جانب مشاركة الاتحاد مع الاتحاد الإفريقي في تدريب القوات الإفريقية في إطار برنامج EURO-RECAMP[21].

وتعرف المقاربة الشاملة للاتحاد الأوروبي بأنها التوظيف لمجمل الوسائل العسكرية و المدنية التي يمتلكها الاتحاد للاستجابة للازمات من خلال التركيز على أسبابها العميقة أو ما يطلق عليه(بإستراتيجية 3D).و ترتكز المقاربة الشاملة للاتحاد على العديد من المبادئ و من أهمها[22]:

**الربط بين الأمن و التنمية

**البحث عن التنسيق و الانسجام بين السياسة الخارجية للاتحاد و بين سياسته الداخلية

** فرض التنسيق على العديد من المستويات و بين مختلف الأجهزة الأوروبية و مع الدولة المضيفة أو المحلية و الدول المشاركة في إدارة الأزمة.

ويمتلك أللاتحاد الأوروبي تجربة قوية في مجال إدارة الأزمات الدولية حيث قاد منذ 2003الى 2012 حوالي 24 عملية كما وظف 80.000 موظف مدني و عسكري في العديد من مناطق العالم (منها في إفريقيا الوسطى و الصومال و مالي، النيجر، السودان ،ليبيا :منطقة الساحل و القرن الإفريقي)[23].

Effectif dans le cadre des missions et des opérations de l'UE (2010-2014)

Année	Effectif militaire	Effectif policier	Effectif civil	Total

2010	3،977	1،692	1،112	6،781
2011	3،066	1،445	2،144	6،655
2012	2،044	1،191	897	4،132
2013	2،943	932	1،139	5،014
2014	3،205	993	906	5،104

Source : Centre pour les opérations internationales de paix (ZIF).

كما يسعى الحلف الأطلسي بدوره إلى بلورة و توظيف هذه المقاربة منذ سنة 2000،و هي مقاربة تختلف نوعا ما عن المقاربة التي تبنتها الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي نظرا لطابعه العسكري و افتقاره للوسائل المدنية .و من هذا المنطلق ركز الحلف على جانبين و هما التنسيق على أرض المعركة و التعاون مع الفواعل الدولية و في مقدمتها الاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة.بدأ طرح ضرورة العمل بهذه المقاربة التي يوظف مصطلح compréhensive approch، منذ المفهوم الاستراتيجي للحلف لسنة 1999 ،حيث تضمن ضرورة التزام الحلف بمقاربة موسعة تعترف بأهمية العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية في تحقيق الأمن، إلى جانب العمل الدفاعي. تبنى المقاربة العسكرية الخاصة بالحلف الأطلسي على التعاون الدولي الذي يشمل الوسائل العسكرية و المدنية و تم توظيف هذه المقاربة في العراق في إطار القوات الدولية للمساعدة و الأمن بالتعاون مع فرق المقاطعات العراقية لإعادة البناء و التي وصل عددها في سنة2013 الى26 فرقة .ونفذت الولايات المتحدة العديد من المشاريع التنموية فورية النتائج من أجل كسب القلوب و العقول(quick impact،).و نظرا للطابع العسكري للحلف، فان تنفيذ مقاربته الشاملة مرهونة بتعاون الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي ،حيث يضطلع الحلف بالجانب العسكري .و ضمن سياق تكريس هذه المقاربة أسس الحلف مركز الإدارة الشاملة لعمليات الأزمة و الذي يضم حوالي 150 فرد اغلبهم خبراء مدنيين [24] .

إن إدراج الحلف للمقاربة الشاملة من خلال تركيزه على التعاون مع المنظمات الدولي يعتبر مكسبا استراتيجيا كبيرا لأمريكا وذلك على أكثر من مستوى. فالتعاون مع هذه المنظمات خاصة الأمم المتحدة يضفي على التدخل العسكري الأمريكي الشرعية التي يفتقدها كحلف يكرس المصالح الغربية على حساب سيادة الدول و حقوق شعوبها و يمنحه مزيدا من فرص التدخل في الشؤون الداخلية و من جانب أخر، فان التعاون الدولي يساعد الحلف في تحمل تكاليف و أعباء إدارة

الأزمات المعقدة و تجنيب جنوده خسائر في الأرواح و العتاد ،ومن جانب أخر استمالة السكان المحليين لمباركة هذه السياسة

و بهذا تعتبر المقاربة الشاملة مسعى أساسي للمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة و الاتحاد الأوروبي نظرا لأدوارها المتنامية في مجال حفظ الأمن الإقليمي و الدولي و ممارسة التأثير في العلاقات الدولية.

المحور الثالث .حدود المقاربة الشاملة في إدارة الأزمات الدولية.

لاجدال في أن المقاربة الشاملة فيما يخص إدارة الأزمات الدولية و القضاء على الدولة الفاشلة تتطور في اتجاه أن تصبح المقاربة الأكثر عملية في إدارة و التحكم في هذه الأزمات الداخلية ذات البعد الدولي و تشير اغلب الدراسات إلى أهميتها على مستوى الدول و على مستوى المنظمات الدولية .إلا أن تحقيق الأمن المستدام باعتماد هذه المقاربة يبقى بعيد المنال و ذلك لعديد الأسباب يرتبط بعضها بصعوبة تطبيقها على مستوى الدول و المنظمات فيما يتعلق بجوانب التنسيق و التنظيم، نظرا للعديد الاعتبارات المالية و التنظيمية و السياسية ، كما يرتبط بعضها الأخر بصعوبة تحقيق ولاء الشعوب نظرا للطابع الاقصائي و الخلفيات السياسية و الإستراتيجية لهذه المقاربة و نظرا لتعدد الفواعل الداخلية و تعقد هذه الأزمات و طابعها العرقي و الديني و الاقتصادي و الاجتماعي .

أولا: صعوبة التوفيق بين الهياكل العسكرية و المدنية و المنافسة القيادية بين الفواعل

تشير أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع إلى تعقد عملية تحقيق الانسجام و التنسيق و صعوبة الجمع بين المدنيين و العسكريين خاصة على مستوى القيادة. فالمقاربة الشاملة ترتبط باستحداث بعض الهياكل و الأجهزة كإجراء أولي و رئيسي في بلورة هذه المقاربة كما تم على مستوى الاتحاد الأوروبي في اتفاقية لشبونة لسنتي 2003 أو 2007 و المفهوم الاستراتيجي للحلف الأطلسي لسنة 2010 و على مستوى الدول التي أدرجت في مذاهبها العسكرية و الدفاعية هذه المقاربة ، و ذلك بهدف خلق توافق و تنسيق و انسجام بين الجانب العسكري و المدني و تخطيط القيادة الموحدة. إلا أن هذه العملية تواجه مشكلة الصراع بين البيروقراطيات الداخلية التي يحاول كل طرف فيها ممارسة الدور القيادي عبر الاضطلاع بأهم الوظائف. ففي إطار الأمم المتحدة تشير الدراسات إلى الخلاف بين إدارة الشؤون السياسية و إدارة حفظ السلم Le departement for political affairs(DPA) et le departement for peacekeeping operation (DPKO) ، حيث يسعى كل من هذين الجهازين إلى قيادة المهام المشتركة في إطار المقاربة المتكاملة . كما برز الخلاف على مستوى الحلف الأطلسي بين الحلفاء الذين رفضوا فكرة إنشاء قيادة مدنية للحلف (لأول مرة يتم تعيين ممثل سامي مدني

للحلف في افغنستان في اكتوبر2003) إلى جانب القيادة العسكرية. حيث يقترح البعض إنشاء لجان أمنية مدنية أو اللجوء إلى الاستعانة بالاتحاد الأوروبي في إطار ترتيبات Berlin Plus Inversé، يستعين بموجبها الحلف، بالموظفين المدنين التابعين لاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات المعقدة ،إلا أن فرنسا تعارض و بشدة إنشاء هياكل مدنية و تقترح الاقتصار على قدرات مدنية للتخطيط تكون محدودة[25]. ثم إن اقتراح إمكانية استعانة الحلف بالمدنين التابعين للاتحاد الأوروبي يصبح مستحيلا في حالة تواجد الفاعلين في إدارة نفس الأزمة او أزمة أخرى، نظرا لقلة هؤلاء الموظفين .

وفي الاتحاد الأوروبي ،طالبت بعض الدول و منها فرنسا،الدانمرك، ايطاليا،بلجيكا، بريطانيا،فلندة،هولندا بإدراج بعض المبادئ الأساسية خلال بلورة هذه المقاربة و منها:أن تكون هذه المقاربة شاملة(inclusive)،بحيث تشرك كل الفواعل و الوسائل التي تضمنتها اتفاقية لشبونة المتعلقة بحلقة إدارة الأزمات و هي:منع الأزمات، إدارتها، و الاستقرار ((prévention ,géstion et stabilisation،) .أن تكون متوازنة(équilibrée،) من خلال تنظيم مؤسساتي يستند للخبرة المدنية و العسكرية[26].

.و هنا يظهر أن المقاربة الشاملة تصتطدم بالمنافسة و البحث عن الدور الريادي سواء بين البيروقراطيات أو على مستوى الدول و في إطار المنظمات خاصة في ظل غموض الأهداف و الرهانات السياسية .

و من جهة أخرى، ترفض بعض الأطراف الدولية تدخل الحلف الأطلسي خاصة في إدارة بعض الأزمات لارتباطه بالمصالح الأمريكية و تدخله خارج الشرعية الدولية ، و لذلك ترفض (الصين،روسيا)التقارب بينه و بين الأمم المتحدة و التنسيق في إدارة الأزمات.إلى جانب عدم جاهزية المنظمات الإقليمية للتعاون مع الأمم المتحدة في إدارة الأزمات و اشتراط الاتحاد الأوروبي توفير أربعة مبادئ للعمل مع بعض هذه المنظمات و هي[27].

-وجود قيمة مضافة، و هذا يعني أنه باستثناء الحلف الأطلسي و الأمم المتحدة لا يتعاون الاتحاد الأوروبي مع اية منظمة إقليمية أخرى بالنظر إلى ضعف هذه الأخيرة .

-التوافقية، استقلالية القرار و الوضوح.

و نشير هنا إلى إن مسالة التوافقية تطرح بشدة على مستوى الهياكل و الجاهزية و التحكم في التكنولوجيا الحديثة على مستوى الأفراد العسكريين والمدنيين، الأمر الذي يتطلب تكوين و تدريب عالي المستوى من قبل الدول أو المنظمات الإقليمية لكي يتسنى لها المشاركة في الاضطلاع بأحد مهام إدارة الأزمات كما تقرها المقاربة الشاملة.و هو الأمر الذي يتطلب وقتا و جهدا و أموالا .

ثانيا :الصعوبات المالية

إن عمليات حفظ الأمن الواسعة النطاق و المتعددة الفواعل ضمن المقاربة الشاملة ،تطرح قضية التمويل على مختلف المستويات باعتبارها مكلفة في فترة زمنية تتميز بانكماش في الميزانيات على المستوى الدولي. فإدارة الأزمة في إطار المقاربة الشاملة يتطلب في كثير من الأحيان خلق أجهزة جديدة و تأهيل الموظفين و لا يسيما المدنيين و إعادة تأهيل المؤسسات و الأجهزة السياسية في دولة الأزمة و تكوين مكثف لقوات الشرطة و العدل و هذا يستغرق فترة طويلة بعد انتهاء العمليات العسكرية ،و كل هذه الجهود مرهونة بتوفر التمويل اللازم لتكريسها و تحقيق الأمن المستدام .و تطرح هذه القضية على مستوى الأمم المتحدة التي تعتمد على الدول الأعضاء في توفير مصادر الأموال خاصة فيما يتعلق ببناء الأمن والتي لا تلتزم بدفع المستحقات في أوقاتها و تسييسها لهذه المساعدات . كما تطرح أيضا قضية حجم المصاريف الإضافية، و طرق تقسيمها بين مختلف الفاعلين. ففي سنة 2003 قدرت تكلفة عمليات حفظ الأمن في إطار الأمم المتحدة 2،6مليون دولار كما بلغت الميزانية المعتمدة للفترة 2004-2005م مليون دولار و هي قيمة قليلة بالمقارنة بعدد العمليات على المستوى الدولي و التكاليف العسكرية و المدنية و في سنة 2004 ،فان الدول الأعضاء، كانت مدينة بمبلغ 1،2 مليون دولار متأخرة للأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ الأمن [28] .

لقد أدت عمليات حفظ الأمن الحديثة إلى ارتفاع ميزانيتها نظرا لتعدد أبعادها و وصلت هذه الميزانية خلال سنتي 2008-2009 إلى 7،2 مليار دولار و هي بذلك اكبر من الميزانية العادية للأمم المتحدة، و هي في ارتفاع مستمر مما يرهق قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية في ظل الضغوطات المالية[29].

ثالثا: تعقد الصراعات و الطابع السياسي للمقاربة الشاملة

إن المقاربة الشاملة و إن كانت نواياها المعلنة تحقيق الأمن المستدام، فإنها و في ظل الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية و البحث عن المصلحة الوطنية، لا تخرج عن نطاق إدارة ا المصالح بالطرق الحديثة لحمايتها و تأمينها من أي تهديد يواجه تحقيقها و بأقل التكاليف.و بالعودة إلى الأبعاد الإستراتيجية لهذه المقاربة ، فإننا نعتبرها إستراتيجية أمنية شاملة و مركبة من حيث الأهداف و الفواعل.إن مسالة استمالة القلوب و العقول(gagner les cœurs et les esprits)، تنطوي بالتأكيد على رهان استدامة و قبول الهيمنة الغربية و الاستعمار الجديد من قبل الدول الهشة و الضعيفة و استمالة السواد الأعظم من السكان لتسهيل عملية إعادة التموقع للقوى المهيمنة على النظام الدولي.و عليه فنحن أمام مقاربة تكرس كآلية لممارسة التأثير و مراقبة السكان المحليين من اجل منعهم من التمرد على تواجد قواعدهم العسكرية و الاقتصادية.و من ثم

فهي إستراتيجية عسكرية، هدفها استمالة السكان و دفعهم للترحيب و القبول بالتدخل العسكري و السياسي بحجة توفير الأمن و العيش و القضاء على ما يهدد حياتهم.و هي في نفس الوقت آلية دبلوماسية تعمل على تشكيل رأى عام عالمي داعم لهذه الإدارة ليتم الوصول إلى الهدف الأساسي و هو شرعنة التدخل داخليا و خارجيا .

إن هذه السياسة لا يمكن أن تخفي الأهداف الحقيقية لهذه المقاربة و التي تكرس المصالح الخاصة لهذه القوى و هو ما يظهر في افغنستان و العراق و ليبريا و الصومال.كما أنها مقاربة تقوم على الإقصاء و التهميش للعديد من مكونات المجتمع و منها السنة في العراق و العديد من النخب البعثية و بالمقابل تقوية التيار الشيعي و ما داعش إلا نتيجة طبيعية لتفكيك العراق و إعادة هيكلة مؤسساتها السياسية و العسكرية و المدنية .

طبقت الولايات المتحدة المقاربة الشاملة في العراق و التي بدأت مع الإستراتيجية التي تبناها الرئيس جورج بوش في 2007، لاحتواء الحرب الأهلية بعد التدخل العسكري الأمريكي في 2003 دون موافقة مجلس الأمن الدولي ،سميت مخطط بغداد الأمني او(the surge)، و تضمنت تكوين و تأطير القوات العراقية و المساعدة العسكرية و التي قدرت 1،2 مليار دولار من اجل تأهيل القطاعات الهامة لتلبية حاجيات المواطنين. و من ثم توسعت مهام الجيش من محاربة التمرد إلى مهام المساعدات الاقتصادية و إعادة بناء القطاعات الهامة و إصلاح الخسائر بهدف استمالة السكان و منع تجنيدهم من قبل الميلشيات السنية المعارضة للتدخل العسكري الأمريكي في العراق.كما منحت المجالس المحلية الوسائل الأزمة لتوظيف العمال من اجل بناء المدارس و تصليح محطات الكهرباء و إعادة بعث النشاط الاقتصادي[30]

ان التدخل العسكري أسس الدولة الفاشلة في العراق و عمل على تفكيك مؤسساتها السياسية و الاقتصادية و تفكيك اكبر الجيوش في المنطقة العربية و هو ما أنتج التهديد الأمني العابر للحدود و عسكرة العلاقات الاجتماعية و في إطار سياسة إعادة البناء بتوظيف المقاربة الشاملة ، تظهر عملية استقرار العراق صعبة التحقيق حتى بعد محاولة نقل السلطة إلى المالكي. فمحاولة استعادة أو إعادة بناء احتكار الدولة لاستخدام العنف الشرعي يصطدم بالمليشيات المسلحة و الصراع الطائفي خاصة بعد تهميش أهم مكونات المجتمع العراقي و هم السنة ، الأمر الذي أنتج التنظيم الإرهابي القاعدة كامتداد للقاعدة في افغنستان ثم تنظيم داعش و أصبحت العراق منطقة لتفريخ الإرهاب دون القضاء عليه .ولم تستطيع هذه المقاربة تدعيم الدولة التي أصبحت عاجزة عن مواجهة قوة القبائل التي استفادت من الدعم و المباركة الأمريكية،كما لم تنجح هذه المقاربة في تحقيق الوفاق الوطني . الأمر لا يختلف عن افغنستان التي مازالت تعاني عدم الاستقرار رغم

المقاربة الشاملة .و هنا تطغى الخلفيات السياسية و الأهداف الخاصة على بناء الأمن و خلق شروط استدامته.

الخاتمة

من خلال مناقشة بعض جوانب هذه المقاربة الأمنية في إدارة النزاعات و الصراعات الحديثة يتضح أن مفهومها من الناحية التكتيكية يرتبط بالجانب العملي في إدارة و تنسيق الأعمال العسكرية والمدنية و الإنسانية بين مختلف الفاعلين في الصراع .و هي مراحل متداخلة تبدأ بالعمل العسكري كأساس لإنهاء حالة الصراع تتخللها مختلف عمليات إجلاء السكان المدنيين ، و التكفل بمساعدتهم و تلعب المنظمات حكومية في هذا المجال دورا رئيسيا في التكفل بهذه المهمة .كما تنطوي أيضا العملية على تكوين الشرطة و الجيش و التعاون مع الفواعل المحلية.

و من الناحية السياسية فان المقاربة الشاملة هي احد أشكال شرعنة التدخل العسكري و السياسي الجديد على شاكلة التدخل الإنساني و المراقبون الدوليون، التي ترتبط بحماية المصالح الحيوية والإستراتيجية للقوى الغربية في إفريقيا و العالم العربي الذي أصبح مسرحا لتجريب مختلف المقاربات الأمنية و العسكرية والسياسية من أجل الحفاظ على المركبات الصناعية-العسكرية ، التي تطورت مع سباق التسلح خلال الحرب الباردة ليتتحول إلى النظام الصناعي الأمني في ظل العولمة

و من ثم فان هذه المقاربة الشاملة و من الناحية الإستراتيجية ، تنحو باتجاه تشجيع التدخل و إنشاء الدولة الفاشلة و تفكيك مؤسساتها وهياكلها الأمنية والسياسية من خلال التدخل العسكري ، ثم إعادة بناءها تحت إدارتها الشاملة في محاولة لإحكام القبضة على السكان و إعادة بناء دول تتحكم في مصيرها و هذا الأمر يشع نمو القوى المعارضة على المستوى الداخلي و يشجع الحركات الانفصالية و يفتت المجتمعات و الدول و يسهل منافذ التدخل الغربي ، الذي أصبح يطرح باعتباره أهم وسائل إنهاء الحروب.

الهوامش :

[1]- *Michel Faucher. Approche globale : état des lieux d'un outil conceptuel en construction .Institut des Hautes Etudes de Défense Nationale. P1-2.In :* www.ihedn.fr/ userfiles/file/evenements/table…/programme_approcheglobale.pdf

-2Ibid.p3.

♦ -(il faut que très prochainement toute la région se sente dans nos mains matériellement et moralement ; matériellement par l'action royonnale

de nos forces mobiles ,moralement par l'acceptation de notre domination de la part de tous les groupements qui on à y venir) .In Cécile Wendling .

-[4] Cécile Wendling .L'approche globale dans la géstion civilo-militaire des crises .analyse critique et prospective du concept .28-29..In: www.defense.gouv.fr/ *content /.../file/Cahier%20n°6%20Approche%20globale.pdf*

[5]Philippe Coquet. "Opérations basées sur les effects: rationalité et réalité". In: Focus Stratégique .N1.octobre2007.P6.

[6]- Jonathan Blais consolidation de la paix et approche globale :vers une integration des ONG?.P4-5.In: www.peacebuild.ca/ *Blais-Vers%20une%20approche%20globale.pdf*

* مذهب كابستون.نشر هذا المذهب في 2008 و اعتبر أن عمليات حفظ الأمن هي بمثابة دعم للأمن و ليست بديلا له و هذا يبنى على تطوير عمليات حفظ الأمن الأممية بالتركيز على المقاربة المتعددة الأبعاد و ليس المقاربة التقليدية وذلك على مستوى الأمم المتحدة و أجهزتها المعنية بعمليات حفظ الأمن وأيضا على مستوى الأمم المتحدة و علاقتها بمختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية في أدارة عمليات حفظ الأمن من اجل الوصول هدف استدامة الأمن في مناطق الصراع و القضاء على مختلف مصادر عودة نشاط و تحريك هذه الصراعات .يندرج تقرير كابستون في إطار جهود تطوير دور الأمم المتحدة في عمليات حفظ الأمن التي بدأت مع بطرس غالي في 1992 و تقرير الأخضر الإبراهيمي في سنة 2000.

[7]-Ibid. P4-5.

[8]- Ibid. P5-6.

[9]-Cécile Wendling .Op-cit .P7-8-21-22

[10]- Ibid..P24.

[11]- Comprehensive approach. " une approche globale dans la géstion internationale des crises". Politique de sécurité : analyses du center for security studies (css).N42.2008. 3eme année.P1

[12]- Ibid.P1.

[13] - Cécile Wendling.Op-cit.P12-13.

[14] - Jonathan Blais. Op-ct .P11.

[15]-Ibid.P12.

[16]- – Cécile Wendling .Op-cit. P79-80-81.

[17] – Jonathan Ibid. P7-8.

[18]- Florence VU VAN. « Un concept d'approche globale diversement interprété et politisé ».In : Maurice de l'Anglois(dir)". Approche globale et Union Européenne :le ca s de la Corne de l'Afrique" .Etude de l'IRSEM.N35.octobre2014.P31 .

[19]– Nicole Koenig." Réajuster l'action extérieure de l'UE : potentiel et contraintes". Policy Paper.N125.3 Février 2015. P4-5.

[20]- Bérangère Roupper. " le *concept européen* d'*approche globale* à l'épreuve de la crise sahélienne"P4. Notes d'Analyse .14Aout 2014.In : www.grip.org/ *sites/grip.org/files/NOTES.../NA_2014-08-14_FR_B-ROUPPERT.pdf*

[21] – Cécile Wndling Op-cit. P42-43.

[22]- L'approche globale de l'UE au Sahel: quelles avancées dans la mise en œuvre?.P1.

Intervention de Bérangère Rouppert dans le cadre du Colloque sur « l'UE et l'approche globale.: le cas des crises en Afrique» organisé conjointement par l'IHEDN et l'Institut Egmont à Bruxelles le 9 juillet2015.In: www.ihedn.fr/ *userfiles/file/Intervention%20de%20BÃ©rangÃ¨re%20Rouppert.pdf*

[23]-Yves Petit. Le rôle de l'Union européenne dans la crise malienne .P30.In : https://www.cairn.info/ *revue-civitas-europa-2013-2-page-181.htm*.

[24]- Florence VU VAN. Op-cit.P32-33-34.

[25]-Cécile Wendling . Op-cit. P55-56-57-66-67.

[26] –non papier presenter par la Bélgique,l'Espagne et la France. P1.In : www.esteri.it/m *ae/resource/mae/2014/03/non_papier_approche_globalebe_es_fr.pdf*

[27] –Cécile Wendling.Op-cit. Ibid.P52-70.

[28]-Département des operation de maintien de la paix des Nations-Unies. Les défis de maintain de la paix aux 21 siècle .19-20 octobre 2004.P2-3.In: www.ipu.org */splz-f/unga04/peacekeeping.pdf* .

[29]- communication à la Commission des Finances, de l'économie générale et du controle budgétaire de l'Assemblée Nationale . les contributions de la France 2007-2014.P54. In: https://www.ccomptes.fr/.. */20151102-rapport-58-2-contributions-internationales-Fra*

[30]- Arnaud Gerspash. Les consequences sécuritaires et politiques de la stratégie militaire du Serge en irak après janvier 2007. Memoire de master 1 relations internationales.2009.Institut de relations internationles et stratégiques. P7-8-9-12.